

الغزالي وغيره في العلم الدين لا الهلته فيهم لغزاليهم لا يجوزون فيها
اي يحرم عليهم ذلك ان خافوا منه تمكن شبهة منهم بغير زواياها من
قوله لم يتبينه مراد الاظهار في الايمان والاسلام فتلازم المعنوم
فلا يتبينك احدهما عن الاخر وان اختلف المعنومان او متراد فان فلا يوجد
شتر على ايمان من غير اسلام ولا عكسه كما مر عن اهل الحق وان الاسلام يطلق
على الاعمال شتر على ما يطلق على الاقضية لغة وشتر على ايمان يطلق
شتر على باعنيان انه يتعلق بها اذا انفردت في دعوى وشتر على ما يدعي تفادها
كما في الحديث وقوله تعالى قاتل الاعراب امنا الآية فهو باعنيان اصل مفهومها
فما في التفسيرين ما قاله ابن عباس وقيل انهم لم يكونوا منافقين بل كان
اسمهم صميمنا ويدل عليه وان نطمعوا الله ورسوله الى اخره اللام
عليه ان معهم من الايمان ما يقبل به اعمالهم وحيثه يوجد من الآية
انه يجوز في الايمان عن ناقصه وما يصرح به لا يتر في الزايف حتى
يؤلف وهو ممن وفيه قولان لاهل السنة احدهما انه وان كان لا يفي
عنه اسم الايمان من اصله ولا يطلق عليه مومن لانهما كما انما انه بل
يخفي فينتك مومن ناقص الايمان وهذا الخلاف اسم الايمان من اصله
ولا يطلق عليه الاسلام لانه لا يفتني بانفسار كن من اركانه بل ولا ما تنفعا
جميعها ما عند الشهداء تيمم وكان الاعتراف ان نفسه يتبادر منه انما
الكل صباه رة ظاهرا بخلاف في الايمان وحيثه ورد ما يدل على اتخاذها
كنوله تعالى فاخرجنا من كان فيهما من المؤمنين الآية فهو باعنيان
تلازم المعنومان او متراد فهما ومن هنا قال كثير من اهل الحق وزان
المتبر والمسيكين فاذا انرد احدهما دخل فيه الاخر ودرى بانفرد
علي ما يدل عليه الاحتراف بانفرداه وان فرق بينهما تقابرا كما في جوامد
الاسلام على الآية والايان في القلب وحيثه فسرنا الايمان بالاعمال
فهو باعنيان اطلاقه على متعلقنا لما مر انه تصديقه بامور مخصوصة
ومنه وما كان الله ليضيق ايمانكم فمقتضى ايمان المراد به هنا الصلاة
ومنه

ومنه حديث وقد اتيسر قل تدرون ما الايمان شهادة ان لا اله الا الله
وان محمد رسول الله واما الصلاة فتاوية الزكاة وان تؤدوا خيما
من الغنم فمفسر في الايمان بما ضربه الاسلام في حديث جبريل الذي
لحق فيه فاستخبره منها اطلاق الايمان والاسلام على الاعمال شتر على
باعنيان انه متعلق بمفهومها المتلازمين وهما التصديقتين والاعتقاد
فقال ذلك حقه التامل لئلا يدعي به عنك ما اطلق به الشراخ هنا مما
لا طبل تحت اكثره ومنه دعوى الاضطراب في حديث وقد تبدلت
ومما رخصته حديث جبريل وبينوا ذلك بوجوده لا حاجة اليها بعد
ما قررناه ثم رأيت بعضهم وافق ما ذكرته فقال قد يتوسع فيطلق
الايمان على الاسلام كما في حديث وقد عهد النبي لانه يكون عنه غايبا
وهو نظيره وقد صح الايمان فضع وسبغ شعبة ادائها اما طبة
الذي عن الطريق واعلاها شهادة ان لا اله الا الله وهذا اوله
من دعوى اضطراب منه من جهة انه امر طم باويع ولم يامرهم
بالايمان وحده وفسره محسن ويطلق الاسلام وخبر احد ابي الاسلام
المثل قال الايمان وخبر ابن ماجه ما للاسلام قال ان شهادته ان لا اله الا
الله وشهادته ان رسول الله ونؤمن بالانذار كما اخبرها وشهادتها حلها
ومرها وقد اطلق الايمان كذلك ايضا كما روي الايمان اعتقاد بالقلب
واقرار باللسان وعمل بالركان وهذه الاطلاقات الثلاثة يجوز نوح
وبها يتوحد كغير من الاشكال النافسي من ذلك الاستعمال ومعه
اعني ما اطرا به ان الجوابه بقوله ان تؤمن بالله الى اخره فيه تعريف
للشيء بنفسه ثم روي بان الايمان لغة مطلق التصديقتين وشتر على
هو التصديقتين لغة وزيادة وهي التصديقتين تلك الامور الخاصة
ومنه ان حسنها لغة غيره شتر على فقيده انما الحقائق الشرعية
وهو الراجح على ان الخلاف هنا لا طبل تحت لا تنافقهم على انه مستطاه
من الاسماء الشرعية زيادة على اصل الوضو واما كون تلك التريادة